

دور المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

إعداد
مرفت ر شماوي
مستشارة في مجال حقوق الإنسان

أيار/مايو ٢٠١٨



شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من
تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية

ص.ب.: ٤١/٢٩٧٤ | المزرعة: ٠٧٠٢ - ٥٠١١ | بيروت، لبنان
هاتف: +٩٦٣٩١٣١١٦٩ | فاكس: +٩٦٣٦٥١٨١٦٩

www.annd.org | <https://www.facebook.com/www.annd.org>

بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية



الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

دور المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠



المحتويات

٧	خلفية حول خطة التنمية المستدامة
٧	بُنية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
١٢	النهج الوطني الشامل
١٣	متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة - العملية
١٣	الاستعراض الوطني الطوعي
١٥	الاستعراض المواضيعي
١٦	دور المجتمع المدني في خطة العام ٢٠٣٠
١٧	ماذا يمكن للمجتمع المدني ان يفعل؟
١٧	دور المجتمع المدني في التنفيذ والمتابعة
٢٥	الدعوة والمناصرة من أجل خطة العام ٢٠٣٠
٢٨	متطلبات النجاح
٢٨	شروط خارجية
٢٨	شروط داخلية

خلفية حول خطة

التنمية المستدامة

تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إعلاناً و١٧ هدفاً و١٦٩ مقصداً مرتبطة بالإعلان، وتم وضع مؤشرات خاصة بهذه المقاصد في وقت لاحق

توفر خطة العام ٢٠٣٠ سبيلاً للاستجابة بطريقة شاملة للتحديات العالمية الرئيسية الراهنة مثل الصراعات والفقر وتغير المناخ والتمييز ضد النساء والفتيات والحاجة إلى العمل المنتج واللائق إلى جانب النمو الاقتصادي.

يسعى إعلان خطة العام ٢٠٣٠ والأهداف والمقاصد إلى الاستفادة من الإنجازات التي تحققت في الأهداف الإنمائية للألفية ومعالجة أي ثغرات أو تأخر في التقدم أو التنفيذ.

يتألف قرار الجمعية العامة رقم ١/٧٠ «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠» من الأجزاء الآتية:

- الديباجة؛
- الإعلان (الفقرات ١-٥٣)؛
- أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها (الفقرات ٥٤-٥٩)؛
- وسائل التنفيذ والشراكة العالمية (الفقرات ٦٠-٧١)؛
- والمتابعة والاستعراض (الفقرات ٧٢-٩١).

ساهم استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إيجاد طريقة جديدة للتفكير حول كيفية العمل نحو التنمية المستدامة، وحول ما ينبغي أن يتبع هذه الأهداف عند انتهاء مدتها في العام ٢٠١٥. ولقد وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال مؤتمر ريو ٢٠+ في يونيو ٢٠١٢ على بدء عملية لوضع خطة للتنمية المستدامة لما بعد العام ٢٠١٥. ومن خلال عملية تشاور جمعت العديد من أصحاب المصلحة، تمت صياغة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما فيها أهداف التنمية المستدامة.

بُنية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

اعتمدت الأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥ خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية وثيقة «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١/٧٠ (يشار إلى هذا القرار في هذه الوثيقة بـ «خطة التنمية المستدامة»).

هناك قلق في أوساط المهتمين والمهتمات في التنمية وحقوق الإنسان، أنه لم يحقق النموذج التقليدي المرتكز على الجوانب الثلاثة فقط (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) تنمية مستدامة وعادلة. وقد تم توجيه عدة دعوات لإعادة النظر في هذا النهج، مشددين على أهمية الجوانب السياسة والثقافة، إضافة إلى الجوانب الثلاثة الأخرى، باعتبارهما بعدين رئيسيين للتنمية المستدامة.

يتضمن الإعلان أجزاءً منفصلة تتعلق بالرؤية؛ والمبادئ والالتزامات المشتركة؛ عالمنا اليوم؛ الخطة الجديدة؛ وسائل التنفيذ؛ وأخيراً المتابعة والاستعراض.

وكما يوضح الإعلان، تستند خطة العام ٢٠٣٠ إلى الافتراض بأن تحقيق التقدم في خطة العام ٢٠٣٠ يتطلب شراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويجب أن تقوم على الشفافية والمساءلة المتبادلة للشركاء. كما أن بناء القدرات أمر ضروري لتحقيق خطة العام ٢٠٣٠.

- من الضروري أن يتم العمل على خطة العام ٢٠٣٠ من خلال منهاج يستفيد من جميع أجزاء الخطة، ولا يركز فقط على الأهداف والمقاصد، لا سيما وأن الإعلان يتطرق إلى جوانب عديدة هامة للتنمية المستدامة غير موجودة لاحقاً في الأهداف أو المقاصد أو المؤشرات.
- الأهداف والمقاصد التي تتضمنها الخطة مترابطة وتعزز بعضها بعضاً، ولذلك يجب العمل عليها بشكل مترابط.

الإعلان

يرتكز الإعلان بقوة على مبادئ القانون الدولي. وترتكز الخطة في الإعلان على خمسة عناصر أساسية توطر وتعزز طابعها العالمي والمتكامل والتحويلي، من خلال التركيز على الأمور الآتية:

- (١) الناس.
 - (٢) الكوكب؛
 - (٣) الأزدهار؛
 - (٤) السلام؛
 - (٥) الشراكة.
- تتمحور أجندة التنمية المستدامة حول ثلاثة جوانب للتنمية (الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). وتعيد خطة التنمية المستدامة التأكيد مراراً على هذه الجوانب.

لمحة عن أهداف التنمية المستدامة^٢

الهدف ١ (لا فقر): «القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان»

الهدف ٢ (لا جوع): «القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة»

الهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه): «ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار»

الهدف ٤ (تعليم ذات جودة): «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع»

الهدف ٥ (المساواة بين الجنسين): «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات»

الهدف ٦ (المياه النظيفة والصرف الصحي): «ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة»

الهدف ٧ (طاقة نظيفة وبأسعار مقبولة): «ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة»

الهدف ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي): «تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع»

الهدف ٩ (الصناعة والابتكار والبني التحتية): «إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار»

الهدف ١٠ (الحد من عدم المساواة): «الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها»

الهدف ١١ (مدن ومجتمعات مستدامة): «جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة»

الهدف ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المسؤول): «ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة»

الهدف ١٣ (الاجراءات المناخية): «اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره»

الهدف ١٤ (الحياة تحت الماء): «حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة»

الهدف ١٥ (الحياة البرية): «حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي»

الهدف ١٦ (السلام والعدل والمؤسسات القوية): «التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات»

الهدف ١٧ (الشراكات من أجل الأهداف): «تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة»

^٢ نص أهداف التنمية المستدامة المدرج في قرار الجمعية العامة ١٧٠، «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، ٢١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥. والنصوص الموجزة للأهداف الواردة باللون الأزرق هي ليست نصوصاً رسمية واردة في خطة التنمية، بل تستند إلى الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، على: <http://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/>

أهداف التنمية المستدامة

تتخذ خطة العام ٢٠٣٠ من الأهداف الإنمائية للألفية منطلقاً لها، وتسعى إلى إتمام ما لم يتحقق من هذا الإطار وأيضاً تطوير إطار التنمية المستدامة استناداً إلى الدروس المستفادة.

- تقتضي أهداف التنمية المستدامة ضرورة اتخاذ وتنفيذ إجراءات من قبل جميع البلدان - الفقيرة والغنية ومتوسطة الدخل
- لتعزيز الازدهار، تؤكد الأهداف أن القضاء على الفقر يجب أن يتم جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي والعمل اللائق والتعليم وغيرها من الحقوق
- وتتبنى الأهداف منحى يؤكد المساواة بين الجنسين
- كما وتؤكد الأهداف أهمية سيادة القانون والوصول إلى العدالة والمؤسسات الفاعلة والشفافية وحماية الحقوق والحريات كأهداف بحد ذاتها وكوسائل لتحقيق الأهداف الأخرى
- تتناول الأهداف مجموعة من الحقوق بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل، مع التصدي لتغير المناخ وحماية البيئة.

المقاصد

لكل هدف عدد من المقاصد المرتبطة به والتي تحدد بالضبط ما يؤمل تحقيقه. تمت صياغة بعض المقاصد بلغة واضحة تدريبية وينبغي تحقيقها بحلول العام ٢٠٣٠، في حين أن البعض الآخر أقل وضوحاً. وهذا الأمر يثير القلق لأن بعض الحقوق التي تتناولها هذه المقاصد تتعلق بالتزامات مباشرة تقع على عاتق الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويعتبر تقديمها على شكل مقاصد تدريبية، من دون تحديد عناصر فورية من الالتزامات حول هذه الحقوق يشكل تعارضاً مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

- تشدد آليات حقوق الإنسان أنه رغم أن الأعمال التام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكن تحقيقه تدريجياً، إلا أن هناك التزاماً فورياً على الدول في البدء باتخاذ خطوات باتجاه هذا في غضون مدة قصيرة معقولة من الزمن. وينبغي أن تكون هذه الخطوات ملموسة ومحددة، وتهدف بأقصى قدر ممكن من الوضوح إلى الوفاء بالالتزامات المعترف بها. كما أنه من الواضح أن الدول التي يُحرم فيها عدد هام من الأفراد من المواد الغذائية الأساسية، أو من الرعاية الصحية الأولية الأساسية، أو من المأوى والمسكن الأساسيين، أو من أشكال التعليم الأساسية، تُعتبر، بدهشة، متخلفة عن الوفاء بالتزاماتها بمقتضى قانون حقوق الإنسان الدولي. ولكي تتمكن الدول من تبرير تخلفها عن الوفاء على الأقل بالتزاماتها الأساسية الدنيا بسبب قلة الموارد المتاحة، يجب عليها أن تثبت أنها قد بذلت كل جهد من أجل استخدام كل الموارد المتاحة في سبيل الوفاء، على سبيل الأولوية، بهذه الالتزامات الدنيا. ويتطلب هذا التحرك بأكثر قدر ممكن من السرعة والفعالية نحو هذا الهدف. وعلاوة على ذلك، فإن أية تدابير تراجعية متعمدة في هذا الشأن يجب تبريرها تبريراً تاماً بالإشارة إلى تأثير هذه التدابير التراجعية على كامل الحقوق، وفي سياق الاستخدام الكامل لأقصى ما هو متاح من الموارد. وبالمثل، حتى في أوقات وجود قيود شديدة على الموارد، سواء بسبب عملية التكيف أو بسبب الانتكاس الاقتصادي أو غير ذلك من العوامل، يجب حماية الضعفاء من أفراد المجتمع المعرضين للمخاطر باعتماد برامج هادفة منخفضة الكلفة. كما وأن الإشارة إلى أقصى الموارد المتاحة في عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان تشير في آن واحد إلى الموارد داخل الدولة، وإلى الموارد المتاحة من المجتمع

- هناك ١٦٩ مقصداً في المجموع.
- بعض المقاصد نوعي، في حين أن بعضها الآخر كمي.
- بعض المقاصد هي مقاصد «نتائج» فيما يرتبط بعضها الآخر بـ«العملية» للوصول إلى هذه النتائج.

المؤشرات

- على الصعيد العالمي، سيتم رصد واستعراض أهداف التنمية المستدامة الـ١٧ ومقاصدها الـ١٦٩ باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية.
- قام فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة باقتراح مجموعة مختارة من المؤشرات ويقوم بتطويرها بشكل دوري.^٤

^٣ لمزيد من المعلومات، انظر/ي لجنة الأمم المتحدة لحقوق الاقتصاد والاجتماعية والثقافية، «التعليق العام رقم ٣: طبيعة التزامات الدول الأطراف»، ١٩٩٠، متوفر على http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=INT%2fCESCR%2fGEC%2f4758&Lang=en

^٤ تم في التقرير الأول لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة اقتراح ٢٢٩ مؤشراً وسيتم مراجعة هذه المؤشرات وتطويرها بشكل دوري، انظر/ي ٢٠١٧/٣.E/CN.١٥، ديسمبر ٢٠١٦.

النهج الوطني

الشامل

تعكس خطة العام ٢٠٣٠ تحولاً في التفكير الإنمائي من التركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية إلى التنمية المستدامة المرتكزة على حقوق الإنسان. وتقدم خطة التنمية المستدامة إطاراً عالمياً؛ فيتعين على كل دولة أن تحدد أولوياتها الخاصة وأن توطن مقاصدها ومؤشراتها لتوجيه التنفيذ الوطني. ومن المتوقع بالتالي وضع خطط إنمائية وطنية وتحديثها باستمرار. وينبغي دعم الأهداف والمقاصد الخاصة بكل بلد بمؤشرات محلية ذات صلة من أجل تسجيل النتائج على أرض الواقع.

ينبغي وضع سياسات وبرامج لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة ومترابطة، تربط بين مختلف الأهداف والمقاصد. فعلى سبيل المثال، لا ينبغي النظر في هدف القضاء على الفقر من خلال زيادة الدخل فقط، بل يجب بدلاً من ذلك أن يتناول النهج الشامل لسياسات مكافحة الفقر جميع أبعاد المشكلة، مثل الافتقار إلى التعليم وسوء الصحة والجوع وعدم الوصول إلى العمل المنتج اللائق.

متابعة واستعراض

خطة التنمية

المستدامة - العملية

الاستعراض الوطني الطوعي

بموجب خطة التنمية المستدامة، تم إنشاء نظام للاستعراضات الوطنية الطوعية. وتشجع خطة العام ٢٠٣٠ الدول على «إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيد الوطني ودون الوطني، على أن تقودها وتتحكم في مسارها البلدان ذاتها» (الفقرة ٧٩ من خطة التنمية المستدامة). وستتم هذه الاستعراضات دولياً ضمن إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى، حيث تقوم الدول بتقديم تقارير وطنية طوعية، تقوم بها البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

يشكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنبر المركزي للأمم المتحدة لمتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن المتوقع أن يوفر المنتدى قيادة سياسية ومنبراً للشراكات بالإضافة إلى توفير التوجيهات بشأن تنفيذ خطة العام ٢٠٣٠ ومتابعتها.^٥

^٥ لمزيد من المعلومات راجع/ي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ - ضمان عدم ترك أحد خلفنا، على <https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2016>

المتابعة والاستعراض من قبل الدول

«للتعلم من الأقران، بطرق منها الاستعراضات الطوعية وتبادل أفضل الممارسات وإجراء مناقشات بشأن الأهداف المشتركة.» (الفقرة ٨٠ من خطة التنمية المستدامة)

على الصعيد العالمي: يطلع المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدور مركزي في العمل مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاستعراض على الصعيد العالمي، حيث ييسر هذا المنتدى «تبادل التجارب، بما يشمل النجاحات المحققة والتحديات الماثلة والدروس المستخلصة، وسيوفر القيادة السياسية والتوجيه والتوصيات المتعلقة بالمتابعة. وسيعزز اتساق سياسات التنمية المستدامة وتنسيقها على نطاق المنظومة برمتها. ويتعين أن يكفل بقاء الخطة صالحة وطموحة على الدوام، وأن يركز على تقييم التقدم المحرز والإنجازات المحققة والتحديات التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وأيضاً القضايا الجديدة والناشئة.» (الفقرة ٨٢ من خطة التنمية المستدامة)

يعقد المنتدى الرفيع المستوى تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة كل أربع سنوات وتحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل سنة.

تُحمل خطة العام ٢٠٣٠ الدول مسؤوليات متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والمقاصد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية على نحو منظم.

على الصعيد الوطني: تشجع الخطة الدول على «القيام، في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، باتخاذ إجراءات طموحة على الصعيد الوطني لتلبية متطلبات تنفيذ هذه الخطة بشكل عام» (الفقرة ٧٨ من خطة التنمية المستدامة)؛ وتنص على أن عمليات التخطيط الوطنية «ستكون مفتوحة وجامعة وتشاركية وشفافة أمام جميع الناس، وستدعم قيام جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإبلاغ» (الفقرة ٧٤ د) من خطة التنمية المستدامة).

وتشجع الخطة الدول على «إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني، على أن تقودها وتتحكم في مسارها البلدان ذاتها. ويمكن أن تستفيد هذه الاستعراضات من مساهمات الشعوب الأصلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر الجهات صاحبة المصلحة...» (الفقرة ٧٩ من خطة التنمية المستدامة)

على الصعيد الإقليمي: تشجع الخطة إجراء الاستعراض على الصعيد الإقليمي حيث إنه من شأن المتابعة والاستعراض الإقليمي أن يتيحا فرصاً

الاستعراض المواضيعي

سيقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضاً باستعراضات مواضيعية منتظمة تعكس الطبيعة المتكاملة وغير القابلة للتجزئة والمترابطة لأهداف التنمية المستدامة، وسيتضمن ذلك القضايا المتداخلة والشاملة والقضايا الناشئة. وسيناقش المنتدى السياسي رفيع المستوى، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المواضيع التالية في السنوات المقبلة:

٢٠١٧: القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء في عالم متغير؛

٢٠١٨: التحول نحو مجتمعات مستدامة ومرنة؛ و

٢٠١٩: تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة.

كما وسيركز المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضاً في مناقشاته على الأهداف الآتية، دون الإخلال بالطابع المتكامل وغير القابل للتجزئة والمترابط لأهداف التنمية المستدامة، بغية تيسير إجراء استعراض متعمق للتقدم المحرز في جميع الأهداف على مدى دورة مدتها أربع سنوات، مع وسائل التنفيذ، بما في ذلك ما يتعلق بالهدف ١٧، الذي سيتم استعراضه سنوياً. وستكون الأهداف التي سيجري استعراضها كما يأتي:

٢٠١٧: الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٩ و ١٤؛

٢٠١٨: الأهداف ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٥؛ و

٢٠١٩: الأهداف ٤ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٦.

دور المجتمع المدني

في خطة العام ٢٠٣٠

العالم (الفقرة ٦ من خطة التنمية المستدامة). وتقتضي الخطة إنعاش الشراكة العالمية لكفالة تنفيذها وتيسير انخراط عالمي مكثف في دعم تنفيذ جميع الأهداف والمقاصد، بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة (الفقرتان ٣٩ و٤١ من خطة التنمية المستدامة). والهدف ١٧ الذي يتناول وسائل التنفيذ يشير بصورة مباشرة إلى دور المجتمع المدني في التنفيذ، فيقتضي المقصد ١٧-١٧ من الدول «تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد».

«وندرك أنه لا سبيل إلى تحقيق أهدافنا ومقاصدنا الطموحة ما لم يتم تنشيط الشراكة العالمية وتعزيزها وتوفير وسائل تنفيذ تكون بالقدر نفسه من الطموح. فبتنشيط الشراكة العالمية، سيتيسر الانخراط في مسعى عالمي حثيث لدعم تنفيذ جميع الأهداف والمقاصد، تلتئم في إطاره الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة، وتحتشد في ظلها كافة الموارد المتاحة». (الفقرة ٦٠ من خطة التنمية المستدامة)

وتعترف خطة العام ٢٠٣٠ أيضاً بدور المجتمع المدني في وضع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية، وعملية التنفيذ، وعملية الاستعراض والإبلاغ على الصعيدين الوطني والدولي (الفقرات ٧٨ و٧٩ و٨٤ من إعلان العام ٢٠٣٠).

اضطلع المجتمع المدني بدور هام في تطوير خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومن المتوقع أن يضطلع بدور هام في التنفيذ والإبلاغ عن التقدم المحرز. فقد أشارت خطة العام ٢٠٣٠ بوضوح إلى ما يأتي:

«وإذا كانت العبارة الشهيرة «نحن الشعوب» هي فاتحة ميثاق الأمم المتحدة، فإننا «نحن الشعوب» نبدأ اليوم مسيرنا في الطريق الذي يقودنا نحو العام ٢٠٣٠، وسيرافقنا في رحلتنا كل من الحكومات والبرلمانات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، والسلطات المحلية، والشعوب الأصلية، والمجتمع المدني، والأعمال التجارية والقطاع الخاص والأوساط العلمية والأكاديمية والناس قاطبة. وقد تفاعل مع هذه الخطة ملايين الناس الذين سيجعلون منها خطة لهم. فهي خطة الناس وضعت على أيدي الناس لصالح الناس، وهذا في اعتقادنا ما سيكفل لها النجاح». (الفقرة ٥٢ من خطة التنمية المستدامة)

تهدف خطة العام ٢٠٣٠ إلى أن تكون ذات نطاق وأهمية غير مسبوقين، وهي تنطبق على جميع البلدان، مع مراعاة الواقع المختلف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية واحترام السياسات والأولويات الوطنية.

تعترف خطة العام ٢٠٣٠ بأن الأهداف والمقاصد هي ثمرة مشاورات واتصالات مكثفة أجريت مع المجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة حول

ماذا يمكن للمجتمع المدني ان يفعل؟

إن موقع المجتمع المدني بوصفه منظمات مهنية ومنظمات مجتمعية ونقابات عمالية ومؤسسات بحثية وأكاديمية وهيكل أخرى من هذا القبيل يضع المجتمع المدني في وضع فريد من نوعه لإرشاد تطوير السياسات والخطط وضمان التنفيذ ومساءلة الأطراف الفاعلة بما في ذلك الحكومات ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص. ويمكن لعب هذا الدور على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن تلخيص الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمات المجتمع المدني ضمن إطار خطة العام ٢٠٣٠ في الإجراءات المترابطة الآتية المتعلقة بالتنفيذ والمتابعة وأنشطة الدعوة والمناصرة:

- الرصد، وجمع البيانات والأدلة حول مواطن القلق في ما يتعلق بحقوق الإنسان والمسائل الأخرى المرتبطة بتنفيذ الخطة وتقديم التقارير بصدها
- المساهمة في وضع السياسات والخطط القائمة على الأدلة
- القيام بأنشطة الدعوة والمناصرة المبنية على أساس الأدلة والبحوث والتحليل
- القيام بأنشطة رفع الوعي والتدريب
- القيام بمنع انتهاكات حقوق الإنسان والخطوات والإجراءات الأخرى المعاكسة للتنمية المستدامة
- ضمان سماع صوت المهمشين والضحايا في المحافل المعنية بالحقوق والمحافل الأخرى والمشاركة في الدفاع عنهم
- مراقبة دور القطاع الخاص والعمل على ضمان مساءلة هذا القطاع
- توفير الخدمات التي تساهم في تحقيق الخطة، والتي تسمح في الوقت ذاته لمنظمات المجتمع المدني بجمع المعلومات والأدلة التي تُرشد رسم السياسات وإجراءات المساءلة

دور المجتمع المدني في التنفيذ والمتابعة

«إشراك أصحاب المصلحة في التنمية المستدامة على المدى الطويل يمكن أن يتم بشكل أفضل إذا تم تنظيمه كعملية مستمرة، بدلاً من أن يتم من خلال مشاركة لمرة واحدة أو بشكل عشوائي في نقاط مختلفة من دورة السياسات. وتسمح العملية المنظمة لأصحاب المصلحة والحكومات بالتخطيط للمستقبل وجمع الأدلة والتقارير وغيرها من المواد لتقديم مساهمات مدروسة جيداً في الوقت المناسب خلال دورة السياسات». (ترجمة غير رسمية)^٦

على الصعيد الوطني

وكلاء المساءلة

يعدّ الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في المساءلة حول خطة العام ٢٠٣٠ أمراً بالغ الأهمية. وهو يعتمد على الخبرة القائمة على جمع المعلومات، وتقديم المقترحات المتعلقة بالسياسات العامة القائمة على الأدلة، وتقديم الخدمات، ودور الرصد وتقديم التقارير.

ما هي المساءلة؟

تستند المساءلة بشكل عام إلى ثلاثة عناصر: المسؤولية والمحاسبة والإنفاذ. ويتطلب ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، لضمان المسؤولية والإنفاذ لأهداف التنمية المستدامة. ولضمان المساءلة، تقوم منظمات المجتمع المدني برصد التنفيذ والإبلاغ عنه، وجمع البيانات والأدلة التي تستند إلى معارفهم وخبراتهم في هذا المجال. ولا تستبعد عناصر المساءلة الثلاثة بعضها البعض حيث هي مترابطة.^٧

٦ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، «جعل المجتمع المدني قوة دافعة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الخاصة للأمم المتحدة» - وثيقة موقف، سبتمبر ٢٠١٥، على <http://www.eesc.europa.eu/?i=portal.en.publications.36851>

٧ مزيد من المعلومات، راجع/ي وثيقة الموقف، African Civil Society Circle، «أدوار المجتمع المدني في توطيق أهداف التنمية المستدامة»، مارس ٢٠١٦، على <http://www.acordinternational.org/silo/files/the-roles-of-civil-society-in-localizing-the-sdgs.pdf>

ضمان وجود آليات مناسبة ومنهجية لقياس الامتثال وفقاً للمسؤوليات المنصوص عليها، وبالحاجة إلى ضمان تنفيذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

على الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، إلا أن توطين هذه الأهداف في نظم قانونية وسياسات واستراتيجيات محلية يوفر أطراً للمساءلة القانونية وفرص الإنفاذ، بما في ذلك من خلال المحاكم.

تقديم الخدمات

تقدم منظمات المجتمع المدني الخدمات لضمان عدم تخلف أحد من الاستفادة من التنمية، على النحو الذي وعدت به خطة العام ٢٠٣٠. من الضروري الملاحظة أن الدور الخدماتي الذي يقدمه المجتمع المدني هو دور تكميلي، ولكنه لا يحل مكان مسؤولية الدولة عن ضمان الخدمات لإعمال الحقوق. كما أن المعلومات التي يتم تجميعها من خلال تقديم الخدمات يشكل مساهمة هامة لضمان توفر قاعدة أدلة يمكن استخدامها من أجل أن تبني عليها مقترحات السياسات والخطط والإصلاحات في التشريعات ومساهمات منظمات المجتمع المدني في هذه المناقشات.

غالباً ما يكون تقديم الخدمات من قبل منظمات المجتمع المدني ضرورياً عندما لا تكون الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في تقديم هذه الخدمات أو تهمل تبني الإجراءات المناسبة أو تتبنى الإجراءات المعاكسة التي تؤدي إلى عدم توافر الخدمات.

■ **المسؤولية:** تقتضي من أولئك الذين يشغلون مناصب السلطة تحديد المهام ومعايير الأداء بشكل واضح. فمن شأن ذلك أن يمكن إجراء تقييم شفاف وموضوعي للسلوك. وفي سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبالاتناد إلى مفهوم «المسؤوليات المشتركة والمتباينة» لخطة العام ٢٠٣٠، سيتطلب ذلك أن تقوم البلدان بتعبئة الموارد أو إعادة توجيهها إلى أهداف معينة تتناول القضايا الأكثر إلحاحاً في السياق المحلي. ويجب على الدولة، في الوقت الذي تظلع فيه بالمسؤولية الأساسية، أن تشمل المجتمع المدني كجهة فاعلة ذات قيمة مضافة وخبرة. فدور منظمات المجتمع المدني في توفير الخدمات والمعرفة بالسياقات الوطنية والمحلية يجعل منها شريكة قيمة. ولذلك، يجب إشراك وإدماج منظمات المجتمع المدني في المراحل المبكرة في عمليات التطوير والتخطيط والتنفيذ على الصعيدين الوطني والمحلي.

■ **المحاسبة:** تقتضي أن يكون الموظفون العموميون والمؤسسات العامة مسؤولين إزاء المتضررين، بمن فيهم الجمهور العام. ولتتمكن ذلك، يجب أن يقدموا مبررات منطقية وواضحة لأفعالهم وقراراتهم. وتظلع منظمات المجتمع المدني بدور هام في ضمان المحاسبة عن طريق رصد تنفيذ خطة العام ٢٠٣٠؛ وإنتاج التقارير وغيرها من المواد المماثلة؛ وتحليل التشريعات والسياسات والميزانيات والإنفاق العام والحوكمة وآليات المساءلة، وما إلى ذلك.

■ **الإنفاذ:** يقتضي من المؤسسات العامة أن تكفل وتنفذ الآليات التي تقيس مدى التزام الموظفين الحكوميين والمؤسسات الحكومية بالمعايير القائمة. وإذا لزم الأمر، يجب تنفيذ إجراءات تصحيحية وعلاجية مناسبة. غير أن قابلية التنفيذ لا تتمحور فقط حول معاقبة أولئك الذين لا يمثلون للمعايير القائمة، بل هي تعني أيضاً

وتنفيذها، وفي رصد التقدم المحرز في التنفيذ على الصعيد الوطني (على سبيل المثال الفقرات ٦٠ و٧٨ و٧٩ من خطة التنمية المستدامة) فتشجع الخطة الدول على القيام، في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، باتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني لتلبية متطلبات تنفيذ الخطة بشكل عام، وتشجع الدول ان تقوم باستعراضات دورية وشاملة لهذه الخطط. ومن هنا تستفيد في هذه الاستعراضات من مشاركة المجتمع المدني.

عند وضع الاستراتيجيات والخطط على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل تنفيذ الخطة، من المهم أن تحدد الحكومة الجهة المسؤولة عن كل واحد من المقاصد، والجهة التي ستتولى عملية التنفيذ، وما إذا كانت ترتبط باستراتيجيات أو برامج أو سياسات أو خطط قائمة. ويجب أن تكون هذه المعلومات علنية ومتوفرة ومتاحة للوصول منظمات المجتمع المدني إليها من أجل تسهيل المساهمة في التنفيذ وضمن المساءلة.

يجب على الدول أن تترجم الالتزامات والخطط التي تتبناها إلى سياسات وبرامج وميزانيات وطنية واضحة. وإذا لم يتم تخصيص ميزانيات لتحقيق مختلف المقاصد، فلن يتحقق أي تقدم في التنفيذ.

- إن وضوح الحكومات إزاء الالتزامات والمسؤوليات والسياسات والبرامج والميزانيات ذات الصلة أمر ضروري لضمان المساءلة.
- يجب توفير بيانات عالية الجودة ويمكن الوصول إليها. ويجب تصنيفها بحسب المعايير ذات

جمع المعلومات والبيانات

في أحيان كثيرة، لا تتوفر البيانات والمعلومات الكافية من مصادر رسمية لتوجيه وضع الاستراتيجيات والخطط وقياس التقدم المحرز. وفي كثير من الأحيان، عندما تكون المعلومات متاحة، فهي تميل إلى أن تكون كمية وليس نوعية ولا تعالج باستفاضة جميع النواحي المطلوبة.

في المقابل، قد تتوفر العديد من هذه المعلومات لدى المجتمع المدني. فيكون لدى النقابات معلومات عن ظروف العمل والجوانب الأخرى المتعلقة بمعايير العمل اللائق. ولدى المؤسسات الأكاديمية بيانات ودراسات وتحليلات لمجالات مختلفة. فيما يوجد لدى منظمات حقوق المرأة معلومات وتحليلات للقضايا المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات والتمييز بين الجنسين وجوانب أخرى متعلقة بحقوق النساء والفتيات في خطة العام ٢٠٣٠. وتكون لدى منظمات حقوق الإنسان معلومات وتحليلات هامة ذات صلة بهدف التنمية المستدامة ١٦ وغيره من المقاصد المرتبطة بحقوق الإنسان. وهناك العديد من الأمثلة حيث يكون لدى مؤسسات المجتمع المدني معلومات نوعية نابعة من تحليل المعلومات بالإضافة إلى البيانات الكمية.

- يعدّ الاعتماد على المعلومات والبيانات المتاحة من المجتمع المدني أمراً ضرورياً لوضع استراتيجيات وخطط لتنفيذ الخطة ورصد التقدم المحرز
- وقد توفر هذه المعلومات بيانات عن الثغرات المفقودة في المعلومات الرسمية، كما أنها تضيف بعداً تحليلياً للبيانات الكمية

المساهمة في الاستراتيجيات والخطط الوطنية

يعدّ إسهام المجتمع المدني في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أمراً أساسياً. وتشدد الخطة على دور المجتمع المدني في تطوير الخطط الوطنية

اتباع مثل النهج سيضمن إدماج إطار أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات القائمة والمخطط لها حول المواضيع المختلفة.

على الصعيد الدولي

تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور هام في آليات تقديم التقارير والاستعراض المتاحة على الصعيد الدولي خاصة ما يأتي:

آلية الاستعراض الخاصة لخطة العام ٢٠٣٠ في إطار ما يعرف بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

آليات استعراض حقوق الإنسان المرتبطة بخطة التنمية المستدامة.

آليات استعراض منظمة العمل الدولية ذات العلاقة بأجندة العمل اللائق، (سيرد هذا بالتفصيل في كتيب منفصل حول دور النقابات العمالية)

المنتدى السياسي الرفيع المستوى

للمجتمع المدني أيضاً دور في الإبلاغ الطوعي على الصعيد الدولي. فتنص خطة العام ٢٠٣٠ على أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى سيدعم «مشاركة المجموعات الرئيسية وسائر الجهات صاحبة المصلحة المعنية». (الفقرة ٨٩ من خطة التنمية المستدامة) وفي حين أن القرار لا يحدد ما هي هذه المجموعات الرئيسية، إلا أنه من الواضح أنها تشمل منظمات المجتمع المدني.^٨

الصلة، مثل الجنس والعمر والموقع الجغرافي والدخل والعمل والأمية ومستوى التحصيل العلمي والوضع الاجتماعي والهوية الجنسية والإعاقة وغيرها.

■ يجب اتخاذ خطوات لضمان أن تطال تدابير التنفيذ الفئات السكانية المهمشة.

استراتيجية واحدة أم استراتيجيات مختلفة؟

المطلوب من الدول وضع استراتيجية وطنية لخطة العام ٢٠٣٠. وفي حين يعدّ ذلك أمراً هاماً، فمن المهم أيضاً إدراج خطة العام ٢٠٣٠ في استراتيجيات وطنية أخرى. ويشمل ذلك على سبيل المثال استراتيجية محاربة الفقر، واستراتيجية الصحة، واستراتيجية التعليم، واستراتيجية الاستثمار، واستراتيجية العمل واستراتيجية مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، واستراتيجية القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، واستراتيجية مكافحة الإتجار بالأشخاص، والاستراتيجيات في مجال العدالة، وما إلى ذلك.

■ يتوجب على الدول السعي إلى إدراج الأهداف والمقاصد والمؤشرات في الاستراتيجيات الوطنية المختلفة وليس فقط في الاستراتيجية أو الخطة المخصصة من أجل تطبيق خطة التنمية المستدامة.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً هاماً في تشجيع الدول على استعراض إطار خطة التنمية المستدامة وتحديد المجالات التي يجب اتخاذ الإجراءات بشأنها.

ينبغي أن يحدد هذا الاستعراض الاستراتيجيات والسياسات والهيكل القائمة، وأن يأخذ في الاعتبار التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والبحوث ذات الصلة والمشاورات السابقة مع منظمات المجتمع المدني والأكاديميين وتوصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ذات العلاقة بالقضايا الواردة في خطة العام ٢٠٣٠، وغيرها من المصادر المشابهة.

٨ لا يحدد قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧: «شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية» ماهية المجموعات الرئيسية ولكنه يشير إلى المجموعات المحددة في جدول أعمال القرن ٢١. و جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، من ٣ إلى ١٤ يونيو ١٩٩٢، في القسم ١١١، بفصل دور مختلف المجموعات الرئيسية مثل منظمات الشباب والأطفال، والمنظمات النسائية، ومنظمات العمال، والنقابات، والمزارعين، وما إلى ذلك.

الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

- يُعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى كل سنة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وكل أربع سنوات تحت رعاية الجمعية العامة.
- تقوم الاستعراضات الوطنية الطوعية المنتظمة التي يقوم بها المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدراسة التقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني.
- لا تعتبر الاستعراضات الوطنية الطوعية هدافاً بحد ذاتها بل هي آلية للتسريع في تطبيق خطة التنمية المستدامة.
- لا يوجد متطلب رسمي حول هيكلية التقارير وعدد التقارير التي يجب تقديمها من كل دولة، والفترة الزمنية بين التقارير.
- تقود هذه الاستعراضات الدول، وستقوم بها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.
- توفر هذه الاستعراضات فرصاً لتبادل الخبرات بما فيها النجاحات والتحديات والدروس المستفادة.
- توفر هذه الاستعراضات أيضاً منبراً للشراكات، بما في ذلك من خلال مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية.
- سيتم اعداد تقارير تلخيصية من قبل سكرتارية المنتدى بعد انتهاء المراجعات في كل العام يتم فيها تسليط الضوء على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

ويفصل قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ بشأن «شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية» دور منظمات المجتمع المدني في عملية الاستعراض الدولية، مشدداً على ما يأتي:

«تقرر السماح لممثلي المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية، مع الإبقاء على الطابع الحكومي الدولي للمنتدى، بما يأتي:

(أ) حضور جميع الاجتماعات الرسمية للمنتدى؛

(ب) الاطلاع على جميع المعلومات والوثائق الرسمية؛

(ج) الإدلاء بمدخلات في الاجتماعات الرسمية؛

(د) تقديم الوثائق وعرض المساهمات الخطية والشفوية؛

(هـ) تقديم توصيات؛

(و) تنظيم مناسبات جانبية واجتماعات مائدة مستديرة بالتعاون مع الدول الأعضاء والأمانة العامة»^٩.

وهناك طرق عدة يمكن لأصحاب المصلحة الوطنيين المشاركة من خلالها في عمليات الاستعراض الطوعي والمساهمة فيها، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والقطاع الخاص.. وينبغي أن تشكل المشاورات الوطنية جزءاً من إعداد الاستعراض الطوعي.

٩ الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧: «شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية»، ٢٣ أغسطس ٢٠١٣.

ما الذي يمكن أن تفعله منظمات المجتمع المدني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى؟^{١١}

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تساهم في عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى من خلال تقديم المعلومات والتقارير الموازية لاستعراض الدول والمساهمة أيضاً في المناقشات المواضيعية. فتشكل نتائج وتوصيات منظمات المجتمع المدني مساهمات أساسية.^{١٢}

يحق للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتلك المدرجة في قائمة لجنة التنمية المستدامة تسجيل ممثليها للمشاركة في لقاءات المنتدى السياسي الرفيع المستوى.^{١٣}

قبل وخلال الاستعراض:

إذا قام أحد البلدان بالتطوع بتقديم تقرير ليتم استعراضه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام بما يأتي قبل وخلال عملية الاستعراض:

- إعداد تقرير وطني لمنظمات المجتمع المدني وتقديمه من خلال القنوات الرسمية ليتم اعتباره إحدى وثائق الاستعراض.

استعراض التقارير الطوعية للدول العربية من قبل المنتدى السياسي الرفيع المستوى في السنوات ٢٠١٦-٢٠١٨ (ويتم تحديث القائمة بانتظام):^{١٤}

أيلول ٢٠١٦، قدمت ٢١ دولة تقاريرها بما فيها مصر والمغرب.

أيلول ٢٠١٧، قدمت ٤٣ دولة تقاريرها، بما فيها الأردن وقطر.

أيلول ٢٠١٨، ستقوم ٤٧ دولة بتقديم تقاريرها، منها ثماني دول عربية هي: البحرين، مصر، لبنان، قطر، السعودية، فلسطين، السودان، والإمارات العربية المتحدة.

لا تتم مناقشة تقارير الدول في المنتدى السياسي الرفيع المستوى من ناحية مدى تنفيذ الدول لخطة التنمية المستدامة والتقدم المحرز على المستوى الوطني، ولا يوجد لجان من الخبراء أو آليات أخرى تقوم بمراجعة التقارير وإصدار التوصيات على غرار آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبهذا، لا يمكن اعتبار آلية الاستعراض هذه آلية مساءلة.

١١ منظمة العفو الدولية: أهداف التنمية المستدامة: دليل عملي للعمل الوطني والمساءلة، فهرس: ACT ٢٠١٦/٤٦٩٩/١٠ على www.amnesty.org/en/documents/act10/4699/2016/en/ في العام ٢٠١٦، أصدر أعضاء شبكة الرصد الاجتماعي العديد من تقارير منظمات المجتمع المدني الوطنية

(<https://www.2030spotlight.org/en/national-civil-society-reports>) وتم إنتاج «تقرير تسليط الضوء على التنمية المستدامة» كتوليف للتقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة في العام ٢٠١٦، وهو متوفر على الموقع <https://www.2030spotlight.org/en/> لمزيد من المعلومات، بإمكانك الاتصال بفرع التوعية والاتصالات، شعبة التنمية المستدامة / إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البريد الإلكتروني jiang2n@un.org

١٠ للحصول على القائمة الكاملة والمحدثة، راجع/ي <https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates>

ويمكن إدراج التقدم المحرز في تنفيذ الخطة في المعلومات والتقارير التي تعدها منظمات المجتمع المدني لمختلف آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية (الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل).

تشكل آليات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لاستعراض حقوق الإنسان آليات فعالة يتم في إطارها الحصول على تقارير من الدول، وإجراء حوار تفاعلي مع الهيئات ذات الصلة، ويتم إصدار توصيات محددة، ويتعين على الدول بعد ذلك أن تتخذ خطوات ملموسة وهادفة نحو تنفيذ هذه التوصيات، وأن تقدم تقارير عن التقدم المحرز في التنفيذ، وتوفر المشاركة في آليات الاستعراض هذه فرصة هامة جداً لمنظمات المجتمع المدني لطرح القضايا حول التزامات الدول وتنفيذها، ولا سيما نظراً للصلة التي تربط بين خطة التنمية المستدامة وإطار حقوق الإنسان.

العديد من آليات حقوق الإنسان تتعلق بمواضيع متصلة بخطة التنمية المستدامة بما فيها اللجان المشرفة على تنفيذ المعاهدات وعدد كبير من الإجراءات الخاصة المتعلقة بمواضيع مثل الفقر المدقع والسكن والمياه والمرافق الصحية والغذاء والتعليم والصحة والعنف ضد المرأة والديون الخارجية والبيئة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والشركات والأعمال التجارية بالإضافة إلى المقرر الخاص المعني بالحق بالتنمية، من بين العديد من الآليات ذات العلاقة.

- تنظيم اجتماع مائدة مستديرة أو حدث جانبي خلال جلسة المنتدى السياسي الرفيع المستوى و/أو المشاركة في فعاليات تنظمها منظمات أخرى؛
- نشر التقرير الوطني لمنظمات المجتمع المدني داخل البلد، وترجمته إذا لزم الأمر إلى لغات وطنية و/أو محلية؛
- التواصل مع ممثلي المجتمع المدني الأخرى وغيرهم من الجهات التي تراقب الاستعراض؛
- استخدام المساحات المتوفرة للإلقاء البيانات أو طرح الأسئلة على الدولة العضو التي يتم استعراضها.

بعد الاستعراض:

- وبعد استعراض بلد ما، من الأساسي لمقاصد الشفافية والمساءلة أن يأخذ الناس علماً بعملية المنتدى السياسي الرفيع المستوى وأن يفهموا استنتاجاته ويتابعوها؛
- تقديم ملاحظات عن الاستعراض ونشر المعلومات عن النتائج داخل البلد إلى منظمات المجتمع المدني الأخرى ولوسائل الإعلام؛
- تقديم تقييم لاستعراض البلد ونشره عبر الإعلام؛
- مواصلة إشراك منظمات المجتمع المدني الأخرى ووسائل الإعلام لمتابعة تنفيذ الخطة؛ و
- مواصلة المشاركة الجماعية المستمرة في الدعوة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

آليات حقوق الإنسان

بالإضافة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والآليات الإقليمية لمتابعة تنفيذ الدول لخطة التنمية المستدامة.

آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان: هي مجموعة خبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان تتمتع بولايات للإبلاغ عن حقوق الإنسان وإسداء المشورة بشأنها من منظور مواضيعي أو خاص ببلدان محددة. ويشكل نظام الإجراءات الخاصة عنصراً أساسياً في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ويغطي جميع حقوق الإنسان: المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حتى آب/أغسطس ٢٠١٧، يوجد في الأمم المتحدة ٤٤ ولاية مواضيعية و١٢ ولاية قطرية. وتجري الإجراءات الخاصة زيارات قطرية؛ وتعمل على الحالات الفردية والشواغل ذات الطبيعة الهيكلية الأوسع نطاقاً عن طريق إرسال رسائل إلى الدول وغيرها من الجهات المعنية، وتقديم تحليلات وتوصيات محددة وإسداء المشورة بشأن التعاون التقني. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في الإجراءات الخاصة في جميع جوانب عملها. ولا يقتصر عمل الإجراءات الخاصة المواضيعية على الدول التي صادقت على المعايير الدولية ذات العلاقة بموضوع الولاية، حيث يمكن للإجراءات المواضيعية ان تتعامل مع أي بلد.^{١١}

الاستعراض الدوري الشامل: هي عملية دورية تنطوي على استعراض سجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويعدّ الاستعراض الدوري الشامل عملية تحركها الدول تحت رعاية مجلس حقوق الإنسان. وتشارك دول أخرى في الحوار وتصدر التوصيات. كما تقدم هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظمات المجتمع المدني معلومات ذات صلة. ثم تصدر وثيقة ختامية للتوصيات الصادرة والتزامات الدولة.^{١٢}

الهيئات المنشأة بموجب معاهدات: هي لجان من الخبراء المستقلين التي ترصد تنفيذ المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. على كل دولة طرف في معاهدة اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تمتع كل فرد في الدولة بالحقوق المنصوص عليها في المعاهدة. وعلى الدول تقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز بتنفيذ التزاماتها بحسب المعاهدات. وهناك عشر هيئات لمعاهدات حقوق الإنسان. فتتم مناقشة التقارير في حوار تفاعلي وتصدر الهيئات المعنية المنشأة بموجب معاهدات توصيات محددة على أساس الحوار التفاعلي والمعلومات المتاحة، بما في ذلك تقرير الدولة، والمعلومات المقدمة من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، والتقارير الموازية من منظمات المجتمع المدني. ثم تقوم الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات بمتابعة تنفيذ التوصيات.^{١٣}

١٤ لمزيد من المعلومات بشأن الاستعراض الدوري الشامل وكيفية المشاركة به، بما في ذلك كيفية تقديم التقارير والجدول الزمني لتقارير الدول، راجع/ي «المفوضية السامية لحقوق الإنسان: الاستعراض الدوري الشامل»، على <http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/UPR/Pages/UPRMain.aspx>

١٥ لمزيد من المعلومات بشأن هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب المعاهدات، وكيفية التعامل معها، وتواريخ تقارير الدول، والتوجيه بشأن تقديم التقارير، راجع/ي «مفوضية حقوق الإنسان: رصد المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان» على <http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/Pages/TreatyBodies.aspx>

١٦ لمزيد من المعلومات حول الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة وولاياتها والقائمة الكاملة بالولايات، وكيفية المشاركة فيها، راجع/ي «المفوضية السامية لحقوق الإنسان: الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان»، على <http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/SP/Pages/Welcompage.aspx>

الدعوة والمناصرة

من أجل خطة

العام ٢٠٣٠، ١٧

وتساعد سلسلة من الأسئلة والمناقشات شركاء المجتمع المدني، كل على حدة وبالتعاون مع بعضهم البعض، على وضع خطط للدعوة والمناصرة. وفي ما يأتي بعض هذه الجوانب الهامة التي تمكّن منظمات المجتمع المدني من وضع استراتيجيات وخطط مناسبة للدعوة والمناصرة.

من المهم أن نلاحظ أن استراتيجيات وخطط الدعوة ليست مقاصد في حد ذاتها، بل هي أدوات للوصول إلى أهداف محددة. ولذلك، فمن المهم أن يحدد المجتمع المدني أهدافه في ما يتعلق بخطة العام ٢٠٣٠، وكيف تُسهل استراتيجيات وخطط الدعوة الوصول إلى ذلك.

تحتاج العديد من الأنشطة المقترحة أعلاه إلى أن يقوم المجتمع المدني بتطوير خطة وأنشطة للدعوة والمناصرة التي يمكن تنفيذها على المستويات الوطنية والدولية.

يشكل اهتمام الدول في خطة التنمية المستدامة فرصة سانحة لمنظمات المجتمع المدني لإدماج جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية ومدنية وسياسية من منطلق حقوق إنسان في الخطط الاستراتيجية الوطنية وزيادة الالتزام بالعمل عليها

١٧ لتوجيه مفصل بشأن التخطيط للدعوة من أجل الهدف ١٦ مثلاً، راجع/ي «مجموعة أدوات الدعوة من أجل الهدف ١٦: دليل عملي لأصحاب المصلحة للدعوة على المستوى الوطني من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وجامعة»، شبكة – TAP الشفافية والمحاسبة والمشاركة في خطة العام ٢٠٣٠، على/ <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/9935TAP%20Network%20Goal%2016%20Advocacy%20Toolkit.pdf>

خطوات وأسئلة تساعد على وضع الأهداف:

- **تحديد الأهداف:** ما الذي يجب تغييره؟ حدد/ي مجموعة الأهداف التي تود/ين تحقيقها. يجب أن تعكس هذه الأهداف التغييرات المنشودة.
- **تحديد الجهات المستهدفة:** لكل من التغييرات المنشودة، إ طرح/ي السؤال الآتي: على من نريد التأثير (حدد/ي أصحاب المصلحة بصورة محددة قدر الإمكان. وعند تحديد مؤسسات أو قطاعات، من المهم تحديد الأشخاص الذين يجب الوصول إليهم بأكبر قدر ممكن من التحديد)؟
- **تحديد المهام:** لكل من الأشخاص المستهدفين أو المؤسسات أو الكيانات المستهدفة، إ طرح/ي السؤال الآتي: ماذا نريدهم أن يفعلوا؟
- **تحليل أصحاب المصلحة:** سيساعد تحليل أصحاب المصلحة في الإجابة عن العديد من الأسئلة اللازمة لوضع استراتيجية. لذلك، من المهم إجراء تحليل لأصحاب المصلحة لتحديد الجهات المؤسسية المستهدفة التي سيكون لها التأثير الأكبر و/أو التي يمكن إشراكها كشركاء فعالين. وسيساعد ذلك على تحديد من يستطيع العمل على نحو مفيد في الجهود الرامية إلى دعم التنفيذ. وتظهر التجربة أن مثل هذا التحليل يجب أن يتجاوز تحديد أصحاب المصلحة، وأن يعكس أهمية كل من أصحاب المصلحة الذين تم تحديدهم، فضلاً عن السلطة ومستوى التأثير الذي يتمتع بهما كل منهم. ولذلك، يجب أن تفصل تحليلات السلطة / تحليلات أصحاب المصلحة هذه العناصر.
- **تحديد الخطوات التي يجب اتخاذها:** ما الذي يجب أن نفعله لاستهداف صاحب/ة المصلحة هذا/هذه؟ ما الذي يجب فعله لتحقيق هذه المهام؟ تحديد ما الذي يجب فعله؟ من عليه/ها القيام بهذا؟ ومتى؟

وضع أهداف ذكية «SMART»

يجب أن تتضمن الخطة مجموعة واضحة من الأهداف، ومن المهم أن تكون هذه الأهداف ذكية «SMART». يتم استخدام المختصر «SMART» في الأدبيات ليعني متغيرات عدة تختلف قليلاً عن بعضها البعض. ويمكن استخدام المعاني المختلفة المستخدمة هذه من أجل الوصول إلى فهم أكثر شمولاً لتحديد الأهداف. وفي ما يأتي بعض المعاني المستخدمة (ومراتفاتها في اللغة العربية):^{١٨}

- S** - specific (محدد)، significant (ملحوظ)، stretching (ممتد)
- M** - measurable (يمكن قياسه)، meaningful (ذات مغزى)، motivational (تحفيزي)
- A** - agreed upon (متفق عليه)، attainable (يمكن تحقيقه)، achievable (يمكن إنجازه)، acceptable (مقبول)، action-oriented (عملي المنحى)
- R** - realistic (واقعي)، relevant (ذات صلة)، reasonable (منطقي)، rewarding (مثمر)، results-oriented (يركز على النتائج)
- T** - time-based (محدد الوقت)، time-bound (مقيد الوقت)، timely (حسن التوقيت)، tangible (لملموس)، trackable (قابل للتتبع)

- **تحديد الشركاء:** في كل خطوة، عند تحديد ما الذي يجب فعله، من المهم التخطيط بشكل واضح من هي الجهة المسؤولة عن ذلك. وتستند الخطة القوية إلى مكامن قوة الشركاء وخبرتهم.
- **إدارة المخاطر:** من المهم تحديد المخاطر القائمة بوجه الخطة؟ ما الذي يمكن أن يحصل ويؤثر على نجاحها؟ بغية إدارة هذه المخاطر، يجب تحديد ما هو دور مختلف أصحاب المصلحة بخصوص هذه المخاطر (من الذي يمكن ان يسبب المخاطر ومن الذي يمكن ان يقلص المخاطر) اذن يجب تحديد من سيفعل ماذا ومتى وكيف؟
- **رصد النجاح:** من المهم إجراء عمليات رصد دورية لنجاح الخطط. ومن المهم تحديد الجهة المسؤولة عن الرصد، والأدوات التي يتوجب استخدامها وكيفية استخدامها ومتى يجب أن يتم الرصد أو ما هي الفواصل الزمنية له؟

متطلبات النجاح

والحق في التجمع، وحق التعبير والحق في الحصول على المعلومات والحق في الحصول على الموارد، سواء كانت بشرية أو مالية، دون تدخل يتعارض مع مقتضيات القانون الدولي.

■ لذلك، يجب أن تكون منظمات المجتمع المدني قادرة على إنشاء وتطوير وإدارة برامجها وأنشطتها، وإدارة العمل، وأن تتمتع بآليات رقابة داخلية خاصة بها دون تدخل.

تتيح خطة العام ٢٠٣٠ لمنظمات المجتمع المدني إمكانية المشاركة في قضايا التنمية التي قد لا تشارك بها عادةً. وهذا يتيح للناشطين في التنمية وحقوق الإنسان فرص الترابط والتنسيق والتعاون معاً. كما يسمح لهذه المؤسسات فرص الارتباط والتعاون مع نقابات العمال والمؤسسات الأكاديمية والبحثية وغيرها.

شروط داخلية

الارتباط بحقوق الإنسان

الالتزامات الواردة في خطة التنمية المستدامة هي ذات طابع طوعي، تعتمد على السياسات. من ناحية أخرى، تخلق معاهدات حقوق الإنسان التزامات ملزمة قانوناً على الدول المصادقة عليها.

وهناك العديد من المزايا من ربط إطار خطة التنمية المستدامة مع إطار قانون حقوق الإنسان الدولي.

يجب ضمان عدد من الشروط الهامة لضمان نجاح مشاركة منظمات المجتمع المدني في خطة العام ٢٠٣٠.

يمكن تقسيم شروط النجاح إلى نوعين

- شروط ذات طابع خارجي، ولا سيما ضرورة ضمان الدول لبيئة تمكينية للمجتمع المدني؛
- وشروط داخلية في المجتمع المدني، بما في ذلك ضمان اتباع نهج لحقوق الإنسان في العمل وضمن العمل في إطار الشراكة.

شروط خارجية

فضاء تمكيني للمجتمع المدني

يجب ضمان إشراك المجتمع المدني في عملية تطوير الخطط الوطنية، وفي آليات الرصد والإبلاغ الوطنية والدولية. ولتمكين المجتمع المدني من القيام بأعماله وتبني الالتزامات والمساءلة، يجب ضمان بيئة تمكينية متاحة للمجتمع المدني من خلال إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات ذات الصلة، وضمن حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير.

- سيقيد الفضاء المحدود أو المغلق للمجتمع المدني من قدرة مشاركة المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- وفي ذات الوقت، فإن عمل الدول على خطة التنمية المستدامة يزيد من الفرص لمنظمات المجتمع المدني للتأكيد أنه من غير الممكن للمجتمع المدني المساهمة في خطة التنمية وحقوق الإنسان، أو في الواقع أن يقوم بعمله بشكل عام، من دون وجود بيئة تمكينية يمكن من خلالها احترام التمتع بحرية تكوين الجمعيات

الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وخلالها وبعده. ولهذا الغرض، من المهم إنشاء شبكة اتصالات والحفاظ عليها لتبادل المعلومات ورصد التطورات والمساعدة على نشر المعلومات من أجل بناء وعي العام بشأن خطة العام ٢٠٣٠.

■ من المرجح أن يكون للائتلاف قوة ووجود أكبر في العمل مقارنةً بمنظمات المجتمع المدني التي تحاول الانخراط في خطة العام ٢٠٣٠ بمفردها. ومن خلال التمتع بالسلطة والوجود في هذه العمليات، ستعترف الحكومات على الأرجح بأصوات الائتلافات وتتنظر فيها، الأمر الذي من شأنه أن يعزز تأثير منظمات المجتمع المدني على توطين أهداف التنمية المستدامة.

■ من الضروري أن يتم العمل على تنفيذ خطة العام ٢٠٣٠ على المستوى المحلي. لذلك، فمن المهم بناء أطر للتعاون بين الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي وليس فقط على المستوى الوطني

■ يسمح العمل في شراكة بتجميع الموارد، والوصول إلى المزيد من الناس، وإشراك المزيد من أصحاب المصلحة، ووضع استراتيجيات وخطط أفضل

■ لا تكون الشراكة بين جهات قطاع المجتمع المدني فحسب. بل يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل مع مرافق المساءلة الرئيسية، مثل البرلمانات، من خلال مختلف اللجان، وأيضاً هيئات الإشراف الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

■ تلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً جداً في نشر الوعي وزيادة المساءلة، فضلاً عن إضافة الضغط لمتابعة وتنفيذ التزامات الحكومة إزاء أهداف التنمية المستدامة. لذلك من الضروري جداً إشراك الإعلام في الخطوات المختلفة.

■ من الطرق الفعالة من أجل التقدم في تحقيق الأهداف والمقاصد الواردة في خطة العام ٢٠٣٠ هي ربطها بالتزامات قائمة على الدول بشأن قضايا مماثلة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. فسيساعد ذلك على الاستفادة من

١. ضمان تنفيذ خطة العام ٢٠٣٠، حيث تترجم إلى التزامات قانونية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

٢. ضمان ترجمة التزامات الدول بموجب القانون الدولي بالفعل إلى استراتيجيات وسياسات وبرامج من خلال ربطها بخطة العام ٢٠٣٠.

■ يمكن لنظام التقارير في إطار حقوق الإنسان أن يساعد على ضمان وجود تقارير منتظمة حول التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والمقاصد التي ترتبط على وجه التحديد بحقوق الإنسان. ويمكن أيضاً للتوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان حول جوانب محددة مثل تلك المتعلقة بالقوانين والسياسات أو الاستراتيجيات أو الممارسات أن توجه الخطوات نحو التعديلات اللازمة لتطبيق إطار أجندة التنمية المستدامة وإطار حقوق الإنسان.

العمل من خلال الشراكات

يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض، من خلال تشكيل ائتلاف من منظمات المجتمع المدني مثلاً لتنظيم عمل المجتمع المدني على خطة التنمية المستدامة وتعزيز التفاعل مع الحكومات.

ويمكن أن يشمل ذلك استضافة اجتماعات مع القادة وصناع القرار لإطلاعهم على الخطة وتوقعات المجتمع المدني، والمشاركة في مشاورات حكومية بشأن تنفيذ الأهداف والمقاصد أو المطالبة بها.

ويعدّ التواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين ونشر المعلومات أمراً بالغ الأهمية قبل استعراض الدولة



